

السعودية

ثلاث سنوات تبوح كافية بالنسبة الى السعوديين لتقييم «رؤية 2030» الاقتصادية، التي وأدت تحولات غير مكتملة باتجاه دولة «جياية»، لا تزال تنكبُ بتغلها حتى الآن على كامل المواطن وحده، فيما تدير برامج الرؤية الداخلية والخارجية متمثرة. وذلك قبل عام واحد من موعد قياس أداء الأجهزة الحكومية في إطار «برنامج التحول الوطني 2020»

ثلاث سنوات على «رؤية 2030» بلا إنجازات جلية...

علي جواد الامين

قبل ثلاث سنوات من اليوم، أعلن ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، رؤيته الاقتصادية لتتحول من اقتصاد يبعي تعيش المملكة في كنفه، على الأقل منذ الطفرة النفطية في سبعينيات القرن الماضي، إلى اقتصاد متنوع في عام 2030، تمهيداً للمرحلة ما بعد النفط، من خلال زيادة الاستثمار وتعزيز الإنتاجية، لكن إنتاج المملكة المحلي الفعلي، إذا استثنى منه إنتاج النفط الذي يستحوذ على 60 بالمئة منه، يُعد غير قابل للاستدامة، وفق

ما يخلص إليه الاستشاري الخبير في الاقتصاد السعودي، والوكيل السابق لوزارة المالية والاقتصاد، عبد العزيز الدخيل، في كتابه الأخير «رزمة مالية في طور التكوين» الصادر عام 2016.
يعني ذلك، أن تخفيف الاعتماد على النفط، وفق رؤية ابن سلمان، يجب أن يكون مصحوباً بإصلاحات عميقة في الاقتصاد، الذي اعتمد لعقود على إعادة توزيع الربح بدلاً من إنتاجه.
تدو «رؤية 2030» أشبه بدائرة حلزونية يقبع المواطن السعودي في وسطها، تدور وتدور لحظّ أخيراً على عاتقه في ولة باتت تعتمد «الجياية» لتنوع مصادر دخلها، من دون أن توفر بيئة اقتصادية تحمي الشركات

تقرير



تحيط الشوكه بانثافت السلام في جنوبي السودان بعد اخذة السفير (اليسف)

الشرائعية للمواطن السعودي من جهة، وارتفاع تكاليف الإنتاج لدى الشركات، وبالتالي ارتفاع الأسعار من جهة ثانية، وبحسب الأرقام الرسمية، زادت فاتورة الكهرباء بنسبة 250 بالمئة، وسعر البنزين بنسبة 130 بالمئة، وكلفة الاتصالات بنسبة 50 بالمئة، وراوحت زيادة سعر مختلف السلع الاستهلاكية بين 10 و30 بالمئة، وعلى رغم أن المملكة أكبر مصدر للنفط في العالم، إلا أنها ليست ضمن قائمة أرخص 10 دول، إذ تسبقها فنزويلا والسودان وإيران والكويت وغيرها.. ومن المعلوم أن ارتفاع أسعار المحروقات المحلية يهدف إلى زيادة الإيرادات غير النفطية، لكن ذلك يؤثر بتكاليف الأعمال، وبالتالي يسبب زيادة في أسعار المواد الاستهلاكية، خصوصاً أن الشركات السعودية، التي تصنع بمعظمها مواد استهلاكية، بدأت تواجه خسائر بالملايين بحسب الأرقام التي ترد في صحيفة «الاقتصادية» شبه الرسمية، كشركات «سابك» و«سوليدرتي تكافل» و«المملكة القابضة» و«الأسماك» و«التعاونية» و«الآلامين» والعربية للأنايب» و«اسايكو» و«المراعي» وغيرها الكثير. والأخيرة واجهت حملة تدعو إلى مقاطعتها في وسائل التواصل الاجتماعي في يوليو/ تموز من العام الماضي، بعد إعلانها ارتفاع أسعار الألبان، في مثال يث على تداعيات السياسات الاقتصادية على الشركات والمستهلكين على حد سواء، ولم ينعصر تراجع القدرة الشرائية في

هروب المستثمرين دفع السيادة في دوامة الاقتراض

مجال المواد الاستهلاكية، بل صرب قطاعات كبرى كالإسكان والسيارات، إذ يشهد سوق العقارات حالة ركود، فيما يتوقع متخصصون استثمار، هبوط أسعار المنتجات المقارية بسبب ارتفاع المعروض مقابل تدني الطلب، علماً أن عدد المالكين للمساكن يبلغ 37 بالمئة فقط من السكان، وعدد المستاجرين 44 بالمئة، والأخرون مواطنون بلا حسابات بنكية، تراجع معدل الأرباح إلى 2,4 بالمئة بحسب «الصدوق العقاري»، الذي يفرض منخفضاً جداً مقارنة بالحد الأدنى في خضمّ ذلك، لم تتخذ الحكومة سوى إجراء واحد لحماية المواطن المستهلك، وهو «حساب المواطن»، الذي من شأنه تقديم رزمة مساعدات للمتضررين من ارتفاع أسعار الوقود وضرائب القيمة



الاستعلام الاجنبي المتأثر بلغ العام الماضي 1,4 مليار دولار فقط مقارنة بـ 7,5 مليار العام السابق (الاف ب)

المضافة الجديدة، لمدة عام واحد (تنتهي في كانون الثاني/ يناير المقبل)، إلا أن ذلك لم يكن كافياً لسدّ الفارق بين الأسعار السابقة والحالية، وانتشال المواطنين من دوامة الدين، التي لا تزال مستمرة في الانتعاش، إذ ارتفعت . وفق «بلومبرغ» - القروض الاستهلاكية الشخصية خلال 2018، لتصل إلى أعلى مستوى في عامين ونصف عام، رغم هذا، بدأ محمد بن أو تعديل خطتها، وهو ما ذكره في مقابلة مع «بلومبيرغ» في تشرين الأول/ اكتوبر الماضي، حين أشار إلى أن «الدنيا الآن خبئراً من النقاشات حول ما إذا كان يجب علينا أن نستمر بحساب المواطن أو أنه يجب علينا أن نعتمد على التعويض».

على خط سواز، في ظل تعثر رؤية ابن سلمان، وانعدام مناخ الأعمال والاستثمار، بدأت موجة هروب جماعي للمستثمرين والأجريباء من السعودية، على رغم الإجراءات الطمأنة التي اتخذتها السلطات في أعقاب حملة ال«الريزتن كارلتون» في تشرين الثاني/ نوفمبر 2017. وفقاً لأحدث تقرير عن الاستثمار العالمي صادر عن «اوتكباد» (نشر في 7 حزيران/ يونيو الماضي)، فإن الاستثمار الاجنبي المباشر بلغ العام الماضي 1,4 مليار دولار فقط، مقارنة بـ 7,5 مليارات دولار في العام السابق. وترجع زيادة هروب الاستثمارات، أيضاً، إلى حرب اليمن وقضية اغتيال جمال خاشقجي، اللتين أضرتا بأسمه الشركات العاملة في السعودية بنحدر تواعد أعضاء الكونغرس بمعاقبة الرياض، ما دفع مستثمرين إضافين إلى الانسحاب من أجل الحفاظ على سمعتهم في السوق.

هروب المستثمرين دفع السعودية إلى إدخال صندوقها السيادي، للمرة الأولى، في دوامة الاقتراض، وذلك في أيلول/ سبتمبر الماضي، عندما جُمع قرض دولي بقيمة 11 مليار دولار، استنادة عزّ الدافع إليها أيضاً تعقّز المعسر الرئيس لنمويل «الرؤية»، وهو بيع نسبة 5 بالمئة من «أرامكو»، بسبب سوء تقدير السعر الحقيقي للشركة، التي بدأ يعدم السعوديون أن قيمتها الإجمالية تبلغ تريليوني دولار، بينما هي في أعلى تقديرات تبلغ 1,2 ترليون. والنحل الذي يسعى ابن سلمان من خلال شراء الأخيرة الحصص المسيطرة (70%) من الشركة السعودية للصناعات الاساسية «سابك»، علماً أن كلتا الشركتين ملك للدولة، وبذلك يكون عملياً (في حال حصول البيع) قد باع نسبة من الشركتين معاً.

الخبر - الخميس 25 نيسان 2019 العدد 3744 | العالم 17

مصر

استفتاء التعديلات الدستورية: لا 90% للسيسي رغم «الكراتين»

الفاهره - جلال خيبر

طوت مصر صفحة استفتاء التعديلات الدستورية، بعد إعلان الهيئة الوطنية للانتخابات، نتائج الاستفتاء، بنسبة تأييد بلغت 88,8%، ومعارضة وصلت إلى 11,37%، ومشاركة قاربت 44,33% بحسب المعلن رسمياً، والذي يُعد الأعلى في تاريخ بيانات المشاركات المصرية في الاستحقاقات الانتخابية. لكن نسبة الموافقة المعلنة جاءت أقل بكثير مما حاولت الأجهزة الأمنية تحقيقه، كما أنها الأدنى في الاستحقاقات التي جرت منذ وصول الرئيس عبد الفتاح السيسى إلى الحكم في 2014. علماً بأن التعديلات الجديدة تضمنت تمديد ولايته الحالية حتى 2024، مع أحقيته في الترشح استثنائياً لمرّة ثالثة.

طَي الصفحة بإعلان النتائج لا يمنع من مراجعة تفاصيل ما جرى، ففي أقل من أسبوع، أقر البرلمان التعديلات، وخاطب رئيس الجمهورية الذي قام بدوره بمخاطبة هيئة الانتخابات، التي أنجزت عملية التصويت داخل مصر وخارجها، وفرزت النتائج في أقل من 6 أيام، ليمز الاستفتاء، في زمن قياسي قبل بداية الإجازات التي تدخلها مصر اعتباراً من اليوم، بالتزامن مع احتفالات أعياد «تحريم سيناء». فتحت «الهيئة» باباً واسعاً للتشكيك، بعدما منعت رؤساء اللجان من إعلان النتائج، وأوعزت إليهم برفض حضور الصحفيين والحقوقيين الحاصلين على تصريح لتتابع عملية الفرز، ليتم إرسال النتائج من دون أي رقابة، فيما لم توفر «الهيئة» موقعها الإلكتروني نسخة منها.

كذلك، خرجت عملية المراقبة على العملية الانتخابية بالصورة التي تردها الأجهزة الأمنية؛ فالتحدث باسم «البعثة الدولية لمراقبة الاستفتاء»، إيمئ عقيل، عقد مؤتمراً صحافياً أمس للإشادة بحجراته، حيث قال: «بضمير مستريح، إن الاستفتاء، الذي أعلنت نتائجه أمس الأول جاء، متوافقاً مع المعايير الدولية المتعارف عليها، بما يجعلنا مطمئنين إلى أن نتائجه تعبر عن الإرادة الشعبية»، مضيفاً أن «الاستفتاء، يأتي في ظل معركة بنا، اقتصادي لا تقل في أهميتها عن معركة الحرب على الإرهاب». هكذا، جاءت الرقابة التي شُح بها من قِبل «الهيئة» رقابةً من منظمات حقوقية تابعة للسيسي ونظامه بشكل كامل، لتتحدث عن الإرهاب، وليس عن الخروقات التي شابت عملية الاستفتاء، بداية من توجيه الناخبين وإجبارهم على التصويت، مروراً بتهديدهم باتخاذ إجراءات عقابية ضدهم، وصولاً إلى توزيع سلع ومواد غذائية عليهم.

التشكيك في مصداقية النتيجة المعلنة لا يقلل من أهميتها للمعارضة، خصوصاً في حال عملت الأخيرة على استغلالها بشكل جيد. فالمعارضة التي مُنعت من الترويج لرفض التعديلات، وحوصرت بشكل غير مسبق، تمكثت من الحصول على دعم أكثر من 3 ملايين شخص في صناديق الاقتراع. رقم يبدو الأكبر في التعبير عن رفض السيسى - وفق الأوراق الرسمية - منذ ظهوره على الساحة، فالرئيس الذي كان يعتبر الاستفتاء، بمثابة اختبار جديد لشعبيته، ضدم - رغم توجيهه الشكر للمصريين فور إعلان النتيجة - بتراجع نسبة التأييد. هذه المرة، نجحت المعارضة في إثبات نفسها، ليس في الإقبال على التصويت بـ«لا» فقط، بل أيضاً في محاولات التحرك في الشارع، والتي جاءت كاستغلال لحالة الغضب ضد الرئيس وسياساته.

انتهاء الاستفتاء، بسرعة لا يعنى بالضرورة سرعة الانتهاء من الالتزامات التي نص عليها. فمجلس النواب الذي يفترض أن يقوم بأقرار القوانين المنصوص عليها دستورياً بموجب التعديلات، لم يطلق حتى الآن من الأجهزة الأمنية التصورات المبينة لتلك القوانين، لكن، وفق المعلومات، لن يضع البرلمان على أجندته قانون اللبلديات لإجراء انتخاباتها التي لم تُجر منذ 2010. وسيعمل فقط على التشريعات الخاصة بقوانين انتخابات مجلس النواب المقررة في النصف الثاني من 2020. كذلك، سيكون على البرلمان الحالي صياغة قانون كامل جديد خاص بمجلس الشورى، ينص على اختصاصاته ومهامه وتوزيع دوائره، بالإضافة إلى صياغة تشريعات جديدة مرتبطة بنائب رئيس الجمهورية.

صحيفة «الوطن» - التي تصدر في العاصمة جوبا، فإن «زيارة مبادريت لإمارات تأتي في إطار المبادرة التي طرحها للأسهام في إيجاد مخرج للجزيرة الراهنة في السودان»، ويقول أكوث، لـ«الأخبار»، إنها «محاولة إيجابية قد تتكلل من جهة، بخوف الصحافي والمحلل السوداني لؤي عبد الرحمن، أن «شهد الأوضاع انفراجاً نسبياً بعد زيارة سيلفا كير»، ويرى، في تصريح لـ«الأخبار»، أن الزيارة «جاءت في توقيت جيد، يؤكد قوة العلاقة التي تجمع شعبي البلدين في السودان مدينة، لأنها تتسق مع الموقف الذي أعلنه الإتحاد الإفريقي»، مشيراً في إحدى أختراق، بناءً على علاقة سيلفا كير القديمة المجددة بقوى المعارضة السودانية التي تقود المظاهرات».

يريد مبادريت تسخير علاقاته من أجل التوسط في الأزمة السودانية

بالنجاح، وتحديداً في الجانب المتعلق بنقل السلطة لحكومة مدينة، لأنها تتسق مع الموقف الذي أعلنه الإتحاد الإفريقي»، مشيراً في هذا المجال إلى «العلاقات والمصالح الاستراتيجية التي تربط بين جوبا وخرطوم». ويعتقد أكوث أنّ «ليس

العسكري الحالي في السودان، ضمن جهود إبعاد الإسلاميين عن أي حكومة مدنية متوقّع تأليفها، في حال توافق القوى السياسية على الهائل الانتقالية والأسماء المرشحة لتولي المناصب القيادية.

الأسبوع الماضي، بعث مبادريت بوفد عالي المستوى، يرأسه مستشاره الخاص للشؤون الأمنية توت قلوب، والوزير في مكتبه ميك آبى دينق، بجانب وزير النفط إيزيكيال فاتووث، للقاء المجلس العسكري وتسليمه رسالة تأييد رسمي من الحكومة في جوبا، وأعلن مكتبه أن «الرئيس

والمحلل المختص في شؤون جنوب السودان، مصطفى سري سليمان، أن «جنوب السودان أقرب دولة يمكن أن تقدم مساهمات حقيقية في تجسير الهوة والخروج بمعالجة للمشكلة الراهنة في السودان»، مشيراً إلى أن «سلفاكير مؤهل لداء دور إيجابي في